

تقييم واقع الإعاقة في لواء ناعور

هيا علي المصالحة، منال صبحي حسن، زاهرة توفيق أبو كشك، عندليب محمد أبو كامل *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الإعاقة في لواء ناعور. وقد تكونت عينة الدراسة من (353) حالة إعاقة من مختلف الإعاقات، تم التوصل إليها باستخدام منهج المسح الاجتماعي لكافة الجهات المعنية بتقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في اللواء، وقد تم استخدام الإستبانة لجمع البيانات، وتحليل البيانات تم استخدام الحزمة الإحصائية (spss) وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: بلغ حجم الإعاقة في اللواء (45%) من عدد السكان، هناك نقص كبير في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في اللواء حيث تقدم لهم حزمة من الخدمات تمثلت في (المعونات النقدية المتكررة الإعفاءات الجمركية، التأمين الصحي، الخدمات التعليمية والتأهيلية، المعينات الحركية والسمعية والبصرية) ولكن حجم هذه الخدمات لا يتناسب وحجم الإعاقة في اللواء، بينت الدراسة بأن أكثر أنواع الإعاقة إنتشاراً في اللواء هو الإعاقة العقلية حيث بلغت نسبتها (22.4%)، كما وأن السبب الوراثي إحتل أعلى نسبة من الأسباب المعرفة لدى عينة الدراسة حيث بلغت هذه النسبة (20.8%)، كما بينت نتائج الدراسة بأن هناك احتياجات لذوي الإعاقة من ابرزها (دورات وورش عمل توعوية وتدريبية للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم، فتح صفوف متخصصة لمختلف الإعاقات في المدارس (المدرسة أدامجة) والجمعيات الخيرية، المزيد من المعينات الحركية والبصرية والسمعية، إجراء بعض التدخلات الجراحية الضرورية مثل زراعة القوقعة والقرنيات والأطراف الصناعية، تهيئة البيئة المدرسية والحدائق والأماكن العامة لإستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أوصت الدراسة مايلي: عقد دورات وورش عمل متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم، مضاعفة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة إنطلاقاً من النهج الحقوقي من خلال تقديم هذه الدراسة للجهات ذات العلاقة للإستفادة من نتائجها، وتوجه الفرق البحثية لمجتمع الدراسة لإجراء مزيداً من الدراسات الأكثر تخصصاً.

الكلمات الدالة: الإعاقة، الأشخاص ذوي الإعاقة، المسوحات المتعلقة بالإعاقة.

المقدمة

يعيش العالم في القرن الحادي والعشرين تفجراً معرفياً وتكنولوجياً يقود عجلة التطور والتقدم في كافة المجالات والمناحي الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وغيرها، وفي المقابل فهناك العديد من العقبات والتحديات التي مازالت المجتمعات تعيشها وتحاول التغلب عليها.

وتعد الإعاقة بأنواعها وفئاتها المختلفة من أهم التحديات التي تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة، ومن الجدير بالذكر أن معدل انتشار الإعاقة بأشكالها المختلفة يرتفع في الدول النامية، ويُعد الجهل من أهم العوامل التي تسهم في ارتفاع نسبة شيوع الإعاقة في الدول النامية (أحمد، 2007). وقد قدرت منظمة الصحة العالمية في ضوء مجموعة من البحوث والدراسات عدد المعوقين في العالم عام 2006 بما يقرب 750 مليون حالة أي ما يقرب من 10% من سكان العالم، وأن من بين هؤلاء على الأقل 210 مليون طفل يعيشون في العالم الثالث ليس لديهم أي فرصة للاستفادة من برامج خاصة لرعايتهم وتأهيلهم (فهيم، 2010).

ومن الجدير بالذكر أن هناك أشكالاً للإعاقة، التي يمكن أن يصاب بها الإنسان وهي تشمل:

- 1- الإعاقة العقلية: "إعاقة تمتاز بمحددات ملحوظة في كل من القدرات الوظيفية الذكائية وفي السلوك التكيفي كما هو معبر عنه في المهارات الذكائية والاجتماعية والمهارات التكيفية (وادي، 2009).
- 2- الإعاقة الحركية: "أي إصابة سواء كانت بسيطة أو شديدة تصيب الجهاز العصبي المركزي، أو الهيكل العظمي أو العضلات، أو الحالات الصحية التي تستدعي خدمات خاصة".

*كلية الآداب، جامعة الزيتونة الأردنية؛ وكلية التمريض، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/1/11، وتاريخ قبوله 2018/10/9.

3- الإعاقة البصرية: "ضعف بصري شديد حتى بعد تصحيح الوضع جراحياً، أو بالعدسات مما يحد من قدرة الفرد على التعلم عبر حاسة البصر بالأساليب التعليمية العادية".

4- الإعاقة السمعية: " فقدان سمعي يؤثر بشكل ملحوظ على قدرة الفرد لاستخدام حاسة السمع للتواصل مع الآخرين وللتعلم من خلال الأساليب التربوية العادية".

وهناك أشكال أخرى للإعاقة تتعلق بالاضطرابات النفسية الاجتماعية والاضطرابات السلوكية، والاضطرابات المتعلقة بالكلام واللغة (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعاقين، 2011).

وفي هذا السياق فإن هناك أسباباً عديدة تؤدي إلى حدوث الإعاقة منها على سبيل المثال لا الحصر العوامل الوراثية وخاصة زواج الأقارب، أو الولادة المبكرة أو تعسر الولادة، أو تعرض الأم الحامل للأشعة، أو إهمال تلقيح الأطفال، أو الارتفاع الشديد في درجة الحرارة عند الطفل (شواهين، وآخرون 2016).

و الواقع أن وجود الشخص ذو الإعاقة في الأسرة يمثل تحدٍ يصاحبه استجابات انفعالية، لدى الوالدين خاصة، قد تتمثل بصورة الصدمة أو الرفض والإنكار، وقد تظهر بصورة إيجابية كالتقبل والتكيف ومحاولة دمج المعوق في الأسرة والمجتمع، والسعي لتأهيله ومساعدته على أن يكون عنصراً فاعلاً في المجتمع (طرييه، 2011). وقد أكدت أدبيات التربية الخاصة والتأهيل على الدور المحوري الذي تلعبه اتجاهات الأسرة في تعليم وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشير الدراسات إلى أن الاتجاهات نحو الأشخاص ذوي الإعاقة أصبحت أكثر إيجابية في السنوات الماضية، وقد حظي المعاقون باهتمام العديد من الدول السنوات الماضية، على المستوى العالمي والعربي (الخطيب، 2016).

ويشير الأدب التربوي إلى ظهور رؤية جديدة وفهم أكثر وضوحاً خلال العقدين الماضيين لدور الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع إذا ما تم تأهيلهم ودمجهم في المجتمع ليصبحوا جزءاً من القوى العاملة ويسهموا في تعزيز الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وأصبح الاتجاه السائد بين الدول، الميل إلى تأهيل ذوي الإعاقة من خلال برامج شاملة ودمجهم في المجتمع وبيئات العمل، الأمر الذي يقلل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية الناجمة عن استبعادهم من الانخراط في المجتمع (عبيدات، 2011)، كما وأن خدمات الدمج الشامل تعتبر أبرز أشكال الدمج الاجتماعي (حياصات، 2016).

ويُعد الأردن من الدول التي جعلت قضية الأشخاص المعوقين ضمن أولوياتها بالرغم من التحديات التي يواجهها الأردن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، ففي عام 1993 صدر قانون رعاية المعوقين رقم (12)، ثم صدر القانون المعمول به حالياً وهو قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لعام 2007. إضافة إلى التوقيع على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (الصمادي والخالدي، 2010).

كما أن هناك العديد من المؤشرات على اهتمام الأردن بقضايا الأشخاص المعوقين ففي عام 2009 تم إطلاق معايير الاعتماد العام لمؤسسات وبرامج الأشخاص المعاقين، وفي عام 2010 تم إطلاق معايير الاعتماد الخاص لبرامج وخدمات ذوي الإعاقة العقلية وذوي اضطراب التوحد، وفي العام نفسه تم البدء بتنفيذ المرحلة الثانية للاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة للأعوام 2010-2015، وفي عام 2010 أيضاً تم إطلاق معايير اعتماد مراكز التشخيص في المملكة الأردنية الهاشمية. (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعاقين، 2010).

إلا أن الأردن كغيره من الدول العربية يعاني من عدم توفر إحصائيات وثيقة حول حجم الإعاقة فيه مما يؤثر سلباً على مستوى رسم السياسات وتحديد الأولويات، ولا تزال معرفة حجم الإعاقة في الأردن وتحديد نسبة انتشارها وخصائصها من القضايا غير المتفق عليها، كما أن عمليات مسح الإعاقات لا تزال محدودة ففي عام 2010 تمت عملية مسح للإعاقات في محافظة عجلون وبلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 5.6%، وفي نفس العام تمت عملية مسح للإعاقات في منطقة الرويشد وبلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 3.6%، بينما تمت في عام 2009 عملية مسح للإعاقات في منطقة الظليل حيث بلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة 4.8%، وبلغت نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة حسب إحصاء دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015 مانسبته (11.2) من سكان الأردن. (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، 2015)

وعليه لا بد من إجراء مسوحات مدروسة ومخطط لها للوقوف على الحجم الحقيقي للإعاقة في الأردن، وهذا ما سوغ للباحثات إجراء هذه الدراسة للتعرف على واقع الإعاقة في لواء ناعور.

مشكلة الدراسة:

لا تزال معرفة حجم الإعاقة في الأردن ومدى انتشارها غير متفق عليه بين العاملين في هذا الشأن، وقد بُدلت العديد من الجهود في هذا المجال حيث تشير بيانات تعداد السكان لعام 2004 إلى أن نسبة الإعاقة في المملكة تصل إلى 1.23%، بينما تشير نتائج مسح دائرة الإحصاءات العامة لعام 2015 إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن بلغت مانسبته (11.2%) من عدد السكان (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، 2015)، أما النسب الدولية فأنها تشير إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في أي دولة تتراوح بين 5-10% من عدد السكان، ويؤكد ذلك تقرير البنك الدولي حول الإعاقات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المجلس الأعلى لشؤون الاشخاص المعوقين، 2010) إذ أشار إلى أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن تصل في أدنى تقدير إلى 4-5% من عدد السكان. وعليه فلا بد من إجراء الدراسات التي من شأنها الوقوف على معرفة حجم الإعاقة ومدى انتشارها في الأردن، ليتسنى لراسمي السياسات وصانعي القرار وضع برامج متخصصة وتقديم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، لأن من أبرز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حقهم في المساواة والمشاركة وادماجهم في مجتمعتهم . ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقييم واقع الإعاقة في لواء ناعور، (العدرة، 2016).

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في محاولتها للإجابة على السؤال الرئيس الآتي: "ما هو واقع الإعاقة في لواء ناعور"؟

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما حجم مشكلة الإعاقة في لواء ناعور؟
- 2- ما الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في لواء ناعور؟
- 3- ما احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في لواء ناعور؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تقدم منهجية جديدة لدراسة واقع الإعاقة في المجتمع المحلي المحيط بجامعة الزيتونة الأردنية، وهذا ينسجم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادق عليها الأردن عام 2007، وقانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) 2007م، فقد أصبح تقديم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة مبنياً على النهج الحقوقي بدلاً من النهج السابق المبني على الشفقة والإحسان.

مبررات الدراسة:

- عدم توفر إحصائيات حول حجم الإعاقة في لواء ناعور .
- حداثة الجهود الرسمية في مجال المسوحات للأشخاص ذوي الإعاقة.
- ضرورة وجود إحصائيات حقيقية عن الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.
- رفق المؤسسات الرسمية والخاصة بإحصائيات حقيقية تعكس واقع الإعاقة في لواء ناعور .
- تفعيل دور جامعة الزيتونة الأردنية في خدمة المجتمع المحلي إذ جاءت هذه الدراسة تحقيقاً للمسؤولية المجتمعية للجامعة.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

- التعرف على حجم الإعاقة في منطقة لواء ناعور .
- التعرف على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في لواء ناعور .
- التعرف على الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في لواء ناعور .

محددات الدراسة:

1. السياق المكاني:

اقتصرت الدراسة الحالية على تقييم واقع الإعاقة في لواء ناعور/ محافظة العاصمة، حيث يبلغ عدد سكان لواء ناعور (78960) نسمة والذي يضم كل من الأضية التالية:

- قضاء ناعور ويشكل سكانه (47770) نسمة.

- قضاء أم البساتين ويشكل سكانه (12430) نسمة.
- قضاء حسان ويشكل سكانه (18760) نسمة.

2. السياق الزمني:

تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين (2017/1/31-2015/1/14)

3. المحددات الموضوعية:

لقد تم جمع البيانات من خلال الجهات المختصة بالإعاقة في لواء ناعور/ محافظة العاصمة والمتمثلة في (مديرية التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، الجمعيات الخيرية، مديرية التربية والتعليم) حيث تم مسح شامل لكافة الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من خدمات الجهات المذكورة أعلاه.

4. المحددات المنهجية:

تقتصر نتائج هذه الدراسة على مدى صدق استجابته أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- دراسة (السريع، 2014)، بعنوان " تقييم البرامج والخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد في ضوء معايير الجودة الأردنية ". أجريت هذه الدراسة في الأردن وتكونت عينة الدراسة من جميع مؤسسات ومراكز التربية الخاصة في أقاليم المملكة الثلاثة (الوسط، والشمال، والجنوب) وعددها (160) مؤسسة ومركزاً، تكونت أداة الدراسة من ثمانية أبعاد و(89) مؤشراً كما تم تطبيق أداة من ثمانية ابعاد و(110) مؤشرات عن معايير الاعتماد الخاص لمؤسسات وبرامج اضطراب التوحد. أظهرت النتائج أن هناك بعداً واحداً كان ذو مستوى مرتفعاً في فاعليته وهو " بعد البرامج والخدمات " فيما يتعلق بالإعاقة العقلية، وجاءت أربعة أبعاد بمستوى فاعلية متدنٍ وهي بعد الرؤية والفكرة والرسالة، " مشاركة دعم وتمكين الأسرة " بعد الدمج والخدمات الانتقالية وأخيراً بعد " التقييم الذاتي".

- دراسة (الزبون والحديدي، 2013) بعنوان " تقييم الخدمات المكتتبية المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الأردن في ضوء المعايير الدولية " هدفت الدراسة إلى تقييم واقع الخدمات المكتتبية المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتكونت عينة الدراسة من(32) مكتبة تابعة للجامعات الرسمية والخاصة والمكتبات العامة. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى مستوى توافر ضعيف جداً للمعايير الدولية للخدمات المكتتبية للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية كدرجة كلية، إذ بلغ متوسط الدرجات الكلية (1329). وخمسة أبعاد كان مستوى التوافر فيها ضعيفاً جداً هي: خدمات رواد المكتبة والموارد البشرية، والعلاقات العامة، ومصادر المعلومات والأدوات والمعدات التكنولوجية الحديثة، في حين بينت الدراسة أن بعداً واحداً كان مستوى توافره ضعيفاً وهو مبنى المكتبة.

- دراسة (جواد، 2013) بعنوان " دمج ذوي الإحتياجات الخاصة بالمجتمع " هدفت الدراسة إلى التعرف على آلية دمج ذوي الإحتياجات الخاصة في المجتمع وفئات الطلاب الذين لديهم صعوبات التعلم والأسباب التي أدت إلى صعوبات التعلم. أظهرت النتائج إلى أن نسبة الإناث من ذوي الإحتياجات الخاصة بلغت (60%) من حجم العينة، وأن الحالة الاقتصادية لأسر المعوقين كانت متوسطة، ومستوى تعليم أولياء الأمور منخفض، وعلى مستوى نتائج الدراسة الميدانية عن عملية دمج الطلاب ذوي الإعاقة التي أدت الى تحسن الطلاب المدمجين على مستوى العينة كان على النحو التالي تحسن نفسي (99%) تحسن تربوي(96%) تحسن اجتماعي(93%) تحسن أكاديمي(89%).

- دراسة (السريع، 2011) بعنوان " فاعلية الخدمات المقدمة في مؤسسات التربية الخاصة في الأردن في ضوء نتائج تقييم الحاجات للمستفيدين من هذه الخدمات، هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية هذه الخدمات، حيث تم اختيار عينة قصدية من الأشخاص ذوي الإعاقات المختلفة وأولياء أمورهم، وكذلك الخبراء والمختصين في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة، تكونت أداة الدراسة من مقياس من (6) أبعاد مشتركة لجميع فئات الإعاقة هي بعد الخدمات التربوية، العناية بالذات والحياة اليومية، الترويح والرياضة، والتأهيل، والرعاية الصحية، وبعدين مرتبطتين بالإعاقة البصرية هما التُّعد التكنولوجي وُتعد التعرف والنقل وُتعد خاص بالإعاقة السمعية، وبعدين بالإعاقة الجسمية وبعده التسهيلات البيئية وأخيراً بعد خاص بالإعاقة العقلية وأضطرابات التوحد وبعده الإرشاد. أشارت النتائج أن هناك العديد من الاتجاهات المشتركة التي لا بد من توفرها في مؤسسات التربية الخاصة وهي الخدمات التربوية والاجتماعية، والعناية بالذات والترويح والرياضة والتأهيل والرعاية الصحية، كما أشارت النتائج أن مستوى فاعلية الخدمات

المقدمة في مؤسسات الإعاقة البصرية ومؤسسات الإعاقة السمعية واضطراب التوحد كان منخفضاً، ومستوى فاعلية الخدمات المقدمة في مستوى الإعاقة الجسمية والإعاقة العقلية كان متوسطاً.

- دراسة (القيوتي، 2008) والتي هدفت للتعرف على مدى توافر العناصر المادية والبشرية لدمج ذوي الإعاقات الحسية في المدارس الأساسية في الأردن، وتعرف الاختلاف في توافر العناصر المادية والبشرية لدمج ذوي الإعاقات الحسية في المدارس الأساسية في الأردن باختلاف متغيرات الجنس ونوع المدرسة، وقد تكونت أداة الدراسة من استبيانين، اشارت النتائج إلى عدم توفر المعونات المادية لدمج الطلبة ذوي الإعاقات البصرية في المدارس الحكومية في حين يتوفر في المدارس الخاصة مجموعة من المعونات المادية مثل الكادر التدريسي .

- دراسة (صادق، 2000) توصل صادق في سياق عرضه لمشروع الحقيبة التربوية الإرشادية لأسره المعوقين سمعياً، إلى أن هناك ملامح للأسرة العربية والإعاقة تمثلت في الإيمان بالقضاء والقدر، والاتجاه الإيجابي نحو الطفل المعوق، ونسبة كبيرة من الإعاقة قد تكون وراثية أو أسرية وأن عشرات المسببات قد تكون قبل الولادة، وغالباً ما تطول فترة الصدمة على حساب التحرك للواقعية، وتحمل الأم الجزء الأكبر من نتائج الصدمة ثم مجهودات الرعاية وأن هناك فروقاً ذات دلالة بين سن حدوث الإعاقة واكتشافها، وأن حجم الأسرة كبير، كما أن الخدمات والبرامج مجانية، الغالبية العظمى منها، وأن حجم مشكلة الإعاقة أكبر بكثير من حجم الخدمات المتوفرة في المجتمع، والزيارات المنزلية يحكمها عادات وتقاليد ومعايير وقيم، وأن معلومات الوالدين عن طبيعة برنامج الطفل تقليدية ومشاركة الاسرة في البرنامج غالباً ما تكون اختيارية أو نسائية، والتوجه الأسري ليس له مساحة كافية في البرامج والخدمات وكذلك الإعلام الموجه يحتاج منهجية وتواصل مع الأسرة، كما أن الثورة المعلوماتية في مجال الإعاقة تحتاج إلى وعي مستمر ونمو متواصل، وأن الممارسات الحالية داخل الأسرة العربية (المتوسطة) عن الوقاية من الإعاقة متواضعة والدفاع الاجتماعي عن الفئات الخاصة مجال جديد في الدول العربية له قواعده وأصوله وممارساته، كما أن التشريعات والقوانين تحتاج إلى إعادة نظر ليس في النصوص فقط بل في الإجراءات والمرونة في التنفيذ أيضاً.

- دراسة (الشمري، 2000) أن من أهم معوقات مشاركة أسر الأطفال المعوقين في برنامج أطفالهم تتمثل في قلة المعلومات عن الدورات المخصصة، أو عدم وجود مواد في النظام تؤدي إلى ايجاد خطة واضحة لتوعية الأسرة بأهمية المشاركة في تعليم طفلها المعوق وتدريبه وافتقار الأسرة للمهارات العلمية التطبيقية ذات العلاقة بالإعاقة، وقلة معلومات الأسرة عن مجالات الخدمات أو عدم توافر نظام واضح لخدمات الإرشاد النفسي للأسرة في المراحل الأولى، وعدم وجود الأنظمة التي تتيح فرصة المشاركة لأسرة الطفل المعاق، وانعدام التشريعات التي تلزم الأسرة بالمشاركة.

- في دراسة (الحديد، م والخطيب، ج، 2013) استقطباً فيها عينة من 90 طالباً من المصابين بالعمى و79 طالباً مبصراً، وقد جمعت العينة من مدارس ثانوية وجامعات في عمان. وقد وجد الباحثان أن الطلبة المصابين بالعمى لديهم شعور أعلى بالوحدة من الطلبة المبصرين. ولم يكن هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس والشعور بالوحدة. وقد أوصى الباحثان على أهمية إشراك عائلات ومعلمي الطلبة المكفوفين لتخفيف الشعور بالوحدة.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Amy & others / 2016) بعنوان الحقوق الدستورية للأشخاص ذوي الاعاقات : تحليل ل193 دستور وطني. أجريت الدراسة على المئة والتسع والثلاثين دولة الأعضاء في الأمم المتحدة . وقد شملت عينة هذه الدراسة مجال التعليم ومجال الصحة ومجال المساواة. وتهدف الدراسة الى اختبار الى أي مدى تضمن الدول المئة وتسع وثلاثون الأعضاء في الأمم المتحدة حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة من خلال دساتيرها الوطنية والتي تركز على حقوق الانسان الأساسية المشار إليها في إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة. أظهرت نتائج الدراسة ما يلي: تضمن دساتير بعض الدول سنة 2014 حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة في مجال التعليم بنسبة 26% و24% في مجال الصحة بينما 24% في مجال المساواة العامة. بينما تضمن بعض الدساتير بشكل خاص حق العمل وعدم التمييز للأشخاص ذوي الاعاقة بنسبة 18% والحقوق السياسية بنسبة (21 - 22%) أو الحقوق المدنية بنسبة 9%. اضافة الى ذلك، فإن العديد من الدساتير تسمح بانكار حق الحرية بنسبة 19% والحقوق السياسية بنسبة (22%-31%) للأشخاص ذوي الاعاقات العقلية. وأظهرت النتائج أيضاً بأنه وبالرغم من أن أقلية من الدساتير تضمن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، فإن تزايداً ملحوظاً في بنود الدساتير التي تم تبنيها مؤخراً في العديد من المناطق وخاصة تلك التي تعود لعام 2010 فما بعد والتي تكفل حقوق ذوي الاعاقة في دولهم .

- دراسة (Chan & others / 2016) بعنوان: التحديات في تطبيق الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والسلوكية في إستراليا.

أجريت الدراسة في استراليا. وشملت الدراسة عينة من الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والسلوكية. لقد كانت فترة مهمة حين صادقت على استرالي على اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006). بينما أدخلت إتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والسلوكية تغييرات ايجابية في التشريع والسياسة العامة ومجال تقديم الخدمات (على سبيل المثال، في مجال التأمين الوطني للإعاقة)، مازال هناك عدد من التحديات في تطبيق هذه الإتفاقية في استراليا خاصة فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والسلوكية. بعض هذه التحديات تتضمن الفهم السلبى للإعاقة والتمثيل الخاطيء لاطارات الصحة الوظيفية والأمان وتجديد الدعوة للعناية العامة بالحياة. ان هذه المحددات للفهم الشامل للإتفاقية وقد أوصت هذه الدراسة ببعض الحلول قد تتضمن انخراطا اكثر مع عائلات ذوي الإعاقة والسلوكية وأطر تشريعية اخرى ودور رقابي أقوى في تنفيذ الإتفاقية في استراليا.

- دراسة (Joan P& others/ 2014) بعنوان نشر سياسة حقوق الإعاقة: تسليط الضوء على التربية الخاصة في كوريا الجنوبية .

أجريت الدراسة في كوريا الجنوبية. وقد شملت الدراسة مجال التربية الخاصة. وتهدف الدراسة الى التحقق من تطور سياسة كوريا الجنوبية في مجال التربية الخاصة حيث تقترح الدراسة أن الاستراتيجيات المختلفة لسياسة نشر التعليم الخاص قد أثرت على شكل السياسة المتبعة خلال الازمنة المختلفة. حيث اعتمدت كوريا الجنوبية تاريخيا على قوانين الولايات المتحدة الأمريكية والخطوط العريضة التي تضعها الأمم المتحدة في تطوير العديد من قوانين حقوق الانسان بما فيها التعليم الخاص. تقترح الدراسة أيضا أن تطور البنية التحتية للديموقراطية في كوريا الجنوبية قد أدت الى تطوير عملية التشريع فيما يخص القانون الحالي المتعلق بالتربية الخاصة مما أدى الى وجود تشريع يعرف بوجه بشكل افضل لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

- دراسة (Melhem,2013) بعنوان التربية الخاصة في الأردن بين الواقع والطموح هدفت الدراسة التعرف إلى التعليم المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة في الأردن، وقد أظهرت النتائج أن التعليم المقدم لذوي الاحتياجات الخاصة يواجه العديد من التحديات أهمها الدعم المالي والمادي المخصص لهذه الفئة من الطلبة، وعدم كفاية المصادر والبنية التحتية المطلوبة للتعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة وأخيرا نقص الإحصائيات الدقيقة حول إعداد ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تؤثر سلبا على الخطط المستقبلية المقترحة.

- دراسة (UNICEF-MENA Regional office, 2015):هدفت الدراسة التي قامت بها منظمة اليونيسيف في الأردن إلى معرفة أسباب تسرب الأطفال من المدارس، تكونت عينة الدراسة من 1,411,800 طالب في المرحلتين الأساسية والثانوية.

وقد بينت النتائج أن أسباب التسرب تعود إلى أربعة عوامل رئيسة هي: عمالة الأطفال، الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدني والإعاقات، كما بينت أن السبب قد يعود إلى عدم تأهيل المعلمين للتعامل مع الإعاقات التي يعانون منها، إضافة إلى عدم توفر بيئة ملائمة إيجابية لدعم التعليم الشامل للأطفال ذوي الإعاقة، شمل تقرير الدراسة توصيات هامة مثل تعزيز طرق الوصول إلى المدارس، إطلاق حملات توعية مجتمعية حول أهمية التعليم للأطفال المعوقين، وتعزيز التنسيق والتشبيك بين مختلف الجهات مثل المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.

الطريقة والاجراءات:

منهج الدراسة:

تم استخدام أسلوب المنهج المسحي لجمع البيانات من خلال توزيع أداة على عينة الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع الأشخاص ذوي الإعاقة بإختلاف إعاقاتهم.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (353) حالة من الأشخاص ذوي الإعاقة اختيرهم من خلال الإستعانة بالجهات التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة في اللواء والمتمثلة في(مديرية التنمية الإجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، مديرية التربية والتعليم، الجمعيات الخيرية).

أداة الدراسة:

تم استخدام الإستبانة كأداة للدراسة حيث اشتملت الدراسة على عدد من الأسئلة التي تحقق أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وقد تكونت هذه الأداة من جزئين، الجزء الأول تضمن أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد العينة، والجزء الثاني تضمن أسئلة تحيب على

تساؤلات الدراسة.

الإحصاء المستخدم:

تم استخدام الإحصاء الوصفي (تكرارات، النسب المئوية) كون الدراسة وصفية مسحية.

ثبات الأداة:

تم التحقق من ثبات الأداة من خلال حساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) حيث تبين بأن معامل الثبات بلغ (86%)، وهذا مناسب لإجراء هذه الدراسة.

صدق الأداة:

لتحقيق صدق الأداة فقد تم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال التربية الخاصة وعلم الاجتماع وعلم النفس، من الجامعة الأردنية وجامعة آل البيت وجامعة البلقاء التطبيقية والمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، حيث تم حذف أي فقرة اتفق على حذفها (80%) من المحكمين.

التعريفات النظرية والإجرائية:

● الإعاقة: عرّفت منظمة الصحة العالمية الإعاقة بأنها كل قصور يعاني منه الفرد نتيجة الإصابة بمرض عضوي أو جسدي أو عقلي يؤدي إلى حالة من العجز والذي يمنعه من أداء واجباته الأساسية، معتمداً على ذاته أو ممارسة عمله والاستمرار فيه بالمعدل الطبيعي.

● الشخص المعوق: عرّف قانون الأشخاص المعوقين الأردني رقم (31) لعام 2007 الشخص المعوق بأنه كل شخص مصاب بقصور كلي أو جزئي. بشكل مستقر في أي من حواسه أو قدراته الجسمية أو النفسية أو العقلية إلى المدى الذي يحد من إمكانية التعلم، أو التأهيل أو العمل، بحيث لا يستطيع تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين.

إجراءات تطبيق الدراسة:

لقد تم جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بعد التنسيق مع الجهات التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في لواء ناعور ومن ثم تم أخذ الموافقات الرسمية، حيث تم توزيع أداة الدراسة على أفراد العينة والذين بلغ عددهم (353) حالة. نتائج الدراسة ومناقشتها:

توصلت الدراسة الحالية الى النتائج الآتية، وسيتم عرضها وفقاً لأسئلتها.

اولاً: خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس (النوع الاجتماعي)

النوع الاجتماعي	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية
ذكور	215	60.9
اناث	138	39.1
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن نسبة أفراد العينة من الذكور بلغت (60.9%)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة من الإناث (39.1%)، وعليه نجد أن نسبة الإعاقة عند الذكور كانت أعلى من نسبة الإعاقة عند الإناث وهذا يختلف مع ما توصلت إليه نتائج دراسة (جواد، 2013) التي بينت أن نسبة الإناث من ذوي الإعاقة بلغت (60%).

جدول رقم (2): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
أساسي	163	46.2	47.4
ثانوي	140	39.7	40.7
دبلوم	24	6.8	7.0

النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي	النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	المستوى التعليمي للأب
3.8	3.7	13	بكالوريوس
1.2	1.1	4	دراسات عليا
100.0	97.5	344	مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال
	2.5	9	مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال
	100.0	353	المجموع الكلي لأفراد العينة

يلاحظ من الجدول رقم (2) أن نسبة أفراد العينة التي يكون فيها المستوى التعليمي للأب أساسي بلغت (47.4%)، مما يعني أن غالبية آباء عينة الدراسة من ذوي المستوى التعليمي المتدني، وهذا يعكس ضعف الوعي لديهم وعليه لابد من تدخل اصحاب الإختصاص لتقديم برامج متخصصة، وبرامج توعوية من شأنها مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرههم على كيفية التعامل مع مشكلة الإعاقة، وهذا ينسجم مع ماتوصلت إليه دراسة (جواد، 2013).

جدول رقم (3): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للأب

النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي	النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	المستوى التعليمي للأب
48.8	47.6	168	أساسي
36.0	35.1	124	ثانوي
7.3	7.1	25	دبلوم
7.0	6.8	24	بكالوريوس
.9	.8	3	دراسات عليا
100.0	97.5	344	مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال
	2.5	9	مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال
	100.0	353	المجموع الكلي لأفراد العينة

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن نسبة أفراد العينة والتي يتكون فيها المستوى التعليمي للأب أساسي بلغت (48.8%)، مما يعني أن غالبية أمهات عينة الدراسة مستواهن التعليمي متدنٍ، وهذا يعكس غياب الوعي عند امهات الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يؤثر سلبا على كيفية التكيف مع الظروف التي تفرضها حالة الإعاقة على الأسرة، وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة (جواد، 2013)، وعليه فإن أمهات الأطفال ذوي الإعاقة بحاجة لبرامج توعويه ومخصصه تمكنهن من التعامل مع اطفالهن.

جدول رقم (4): توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة

النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي	النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	دخل الأسرة
3.8	3.1	11	أقل من 100 دينار
79.5	64.9	229	100 – 499 دينار
15.6	12.7	45	500 – 1000 دينار
1.0	.8	3	أكثر من 1000 دينار
100.0	81.6	288	مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال
	18.4	65	مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال
	100.0	353	المجموع الكلي لأفراد العينة

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسبة أفراد العينة الذين دخل أسرهم ما بين 100 – 499 ديناراً بلغت (79.5%)، مما يعني أن غالبية عينة الدراسة هم ما دون خط الفقر الأمر الذي يجعل يقف عائقاً أمام هذه الأسر ويجعلها غير قادرة على القيام بالمتطلبات اللازمة بالنهوض بالشخص ذوي الإعاقة من حيث الحاققة بمؤسسة متخصصة أو تأمين المستلزمات التي يحتاجها نظراً للوضع المادي السيء، الأمر الذي يزيد من حدة الضغوطات على أسرهم، وهذا ينسجم مع دراسة (جواد، 2013)، حيث أشارت دراسته بأن معدل دخل الأسره محدود.

ثانياً: حجم مشكلة الإعاقة في لواء ناعور

لقد بينت نتائج الدراسة بأن هناك (353) حالة اعاقه في لواء ناعور تم التوصل اليهم من خلال مسح ميداني شامل لكافة الجهات التي تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الاعاقه في اللواء، وبما أن عدد سكان اللواء بلغ (78960) فان نسبة الاعاقه في هذا اللواء بلغ 0.45% من عدد السكان.

ثالثاً: الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الاعاقه في لواء ناعور.

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب أسباب الإعاقة

أسباب الإعاقة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
وراثية	71	20.1	20.8
أثناء الحمل	36	10.2	10.6
أثناء الولادة	55	15.6	16.1
بعد الولادة	54	15.3	15.8
غير معروف	125	35.4	36.7
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	341	96.6	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	12	3.4	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن أسباب الإعاقة غير المعروفة جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة (36.7%) تلتها في المرتبة الثانية الأسباب الوراثية وبنسبة (20.8%) فيما جاءت أسباب الإعاقة أثناء الحمل كأقل الأسباب وبنسبة (10.6%). وهذا ينسجم مع الأدبيات النظرية حيث تبين الدراسات أن 75% من أسباب الإعاقة غير معروفة. (الخطيب، 2016). وكذلك نجد بأن هذه النتيجة تنسجم مع ما توصلت إليه دراسة (صادق، 2000).

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب وجود إعاقة لدى أفراد الأسرة

وجود إعاقة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
لدى الأب	10	2.8	3.0
لدى الأم	2	0.6	0.6
لدى الأخوة الذكور	42	11.9	12.5
لدى الأخوات الإناث	32	9.1	9.6
لا توجد	249	70.5	74.3
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	335	94.9	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	18	5.1	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن عدم وجود إعاقة لدى أي من أفراد أسرة الشخص الذي يعاني من إعاقة جاء في المرتبة الأولى وبنسبة (74.3%) تلتها في المرتبة الثانية وجود إعاقة لدى الأخوة الذكور من أفراد أسرة الشخص الذي يعاني من إعاقة وبنسبة (12.5%) ثم يلاحظ وجود إعاقة لدى الأخوات الإناث بنسبة بلغت (9.6%) وعليه نجد أن وجود إعاقة لدى أحد أفراد الأسرة (الأب، الأم، الأخوة الذكور، الأخوات الإناث بلغ ما نسبته (25.7%)، وهي نسبة مرتفعة وتشير إلى أن ما يزيد عن ربع أفراد العينة يعانون من وجود أكثر من شخص معوق داخل الأسرة الواحدة.

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب درجة القرابة بين الوالدين

النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي	النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	درجة القرابة بين الوالدين
39.0	36.5	129	أبناء عم أو عمه أو خال أو خالة
5.4	5.1	18	آباء الزوج أو الزوجة أبناء عم أو عمه أو خال أو خالة
10.0	9.3	33	قرابة بعيدة من نفس العائلة
45.6	42.8	151	لا يوجد قرابة
100.0	93.8	331	مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال
	6.2	22	مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال
	100.0	353	المجموع الكلي لأفراد العينة

يلاحظ من الجدول رقم (7) أن عدم وجود قرابة بين الوالدين جاء في المرتبة الأولى وبنسبة (45.6%) تلتها في المرتبة الثانية درجة القرابة بين الوالدين كأبناء عم أو عمه أو خال أو خالة وبنسبة (39.0%) فيما جاءت درجة القرابة بين الوالدين والمتمثلة بأن آباء الزوج أو الزوجة أبناء عم أو عمه أو خال أو خالة كأقل نسبة (5.4%). ومن تحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (7) نجد أن ما نسبته (44.4%) من أفراد العينة توجد بينهم قرابة حيث بلغت نسبة القرابة من الدرجة الأولى (39%) ومن الدرجة الثانية (5.4%) وهذه النسبة تؤكد وجود مشكلة في زواج الأقارب، وقد يرجع ذلك لعدم وعي هذه الأسر بخطورة مشكلة الإعاقة وعدم اللجوء إلى تغريب النكاح، كذلك قد ترجع الأمر إلى اتجاهات الأفراد السلبية حيال مشكلة الإعاقة داخل المجتمع وخصوصاً في المجتمعات المغلقة. مما يدفع الأسر التي يعاني أحد أفرادها من إعاقة إلى الزواج من أحد أفراد الأسر التي يعاني أيضاً أحد أفرادها من إعاقة، أي (زواج داخلي).

جدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب إجاباتهم بوجود مؤسسة متخصصة بالشخص ذو الإعاقة في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص

النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي	النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	وجود مؤسسة متخصصة بالشخص المعوق في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص
20.8	19.3	68	نعم
79.2	73.4	259	لا
100.0	92.6	327	مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال
	7.4	26	مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال
	100.0	353	المجموع الكلي لأفراد العينة

يُلاحظ من الجدول رقم (8) أن (79.2%) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم وجود مؤسسة متخصصة بالشخص المعوق في مناطقهم، و(20.8%) من عينة الدراسة أشاروا إلى وجود مؤسسة متخصصة بالشخص ذو الإعاقة في مناطقهم. وعليه نجد أن منطقة الدراسة تفتقر لمؤسسات متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا يؤدي إلى زيادة الضغوطات النفسية عند أسر الأشخاص ذوي الإعاقة لعجزهم عن تلبية إحتياجات أفراد أسرهم من ذوي الإعاقة لمثل هذه المؤسسات، وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة (صادق، 2000) بأن حجم الإعاقة أكبر من حجم الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب طبيعة المؤسسة المتخصصة بالشخص ذو الإعاقة في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص

النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	طبيعة المؤسسة المتخصصة بالشخص المعوق في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص
54	28	تعليمية
38	20	تأهيلية
8	4	تدريبية
100	52	المجموع

يلاحظ من الجدول رقم (9) أن (54%) من عينة الدراسة أشاروا إلى أن المؤسسة المتخصصة بالشخص ذو الإعاقة في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص هي مؤسسة تعليمية، و(38%) من عينة الدراسة أشاروا إلى أن المؤسسة المتخصصة بالشخص ذو الإعاقة في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص هي مؤسسة تأهيلية، في حين أشار (8%) من عينة الدراسة إلى أن المؤسسة المتخصصة بالشخص ذو الإعاقة في المنطقة التي يعيش فيها هذا الشخص هي مؤسسة تدريبية. ومقارنة بحجم العينة التي تم دراستها (353) نجد أن نسبة الملتحقين بمؤسسات خاصة بالأشخاص من ذوي الإعاقة نسبه بسيطة حيث بلغ عددهم (52) شخصاً من ذوي الإعاقة وبنسبة 10% من إجمالي أفراد العينة وهذا يعكس ضيق الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة (melhem,2013) حيث بينت عدم كفاية المصادر والبنية التحتية للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول رقم (10): توزيع افراد العينة حسب التحاق الطفل ذو الإعاقة بالمدرسة

هل الطفل ذو الإعاقة ملتحق بالمدرسة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	108	30.6	35.4
لا	197	55.8	64.6
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	305	86.4	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	48	13.6	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن (64.6%) من عينة الدراسة المستجيبة على السؤال أشاروا إلى عدم التحاق الشخص ذو الإعاقة بالمدرسة، و(35.4%) من عينة الدراسة المستجيبة على السؤال أشاروا إلى التحاق الشخص ذو الإعاقة بالمدرسة، وهذا يعكس توفر خدمات للطلاب ذوي الإعاقة من فئة صعوبات التعلم في مدارس التربية والتعليم (غرف المصادر) حيث تبين من خلال عملية المسح التي تمت لإجراء الدراسة لمدارس اللواء ان هناك(23) غرفة مصادر و(4) صفوف للإعاقة العقلية و(2) صف للإعاقة السمعية وهذا يسجل لوزارة التربية والتعليم(تقارير مديرية التربية والتعليم/لواء ناعور، 2017) .

جدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب مدى توفر تسهيلات بيئية في المدرسة

النسبة المئوية	عدد أفراد العينة	إذا كان الشخص ذو الإعاقة ملتحقاً بمدرسة فهل يوجد في هذه المدرسة تسهيلات بيئية
65.0	70	نعم
35.0	38	لا
100.0	108	مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن (65.0%) من عينة الدراسة أشاروا إلى أن المدرسة الملتحق بها الشخص ذو الإعاقة يوجد بها تسهيلات بيئية، و(35.0%) من عينة الدراسة أشاروا إلى أن المدرسة الملتحق بها الطالب ذوي الإعاقة لا يوجد بها تسهيلات

بيئية وهذا يشكل عائقا أمام الطالب ذوي الإعاقة وقد يكون سببا لأن يتسرب هذا الطلب من المدرسة، وهذا ينسجم مع دراسة (Melhem,2017) حيث توصلت دراسته إلى عدم كفاية المصادر والبنية التحتية المطلوبة مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول رقم (12): توزيع أفراد العينة حسب زيارة فريق لإجراء دراسة حول موضوع الإعاقة

هل زاركم فريق لإجراء دراسة حول موضوع الإعاقة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	39	11.0	13.0
لا	261	73.9	87.0
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	300	85.0	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	53	15.0	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن (87.0 %) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم زيارتهم من قبل أي فريق لإجراء دراسة حول موضوع الإعاقة، و(13.0%) من عينة الدراسة أشاروا إلى زيارتهم من قبل فرق معينة لإجراء دراسات حول موضوع الإعاقة وهذا يعكس حاجة المنطقة لتوجه الفرق البحثية لإجراء دراسات متخصصة حول موضوع الإعاقة لتسهم بتقديم توصيات لأصحاب القرار للعمل بموجبها لتحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة (Amy, 2016).

جدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب خضوعهم لدورة تدريبية متخصصة في موضوع الإعاقة

هل سبق وأن خضع أحد أفراد الأسرة لدورة تدريبية حول موضوع الإعاقة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	10	2.8	3.3
لا	295	83.6	96.7
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	305	86.4	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	48	13.6	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (13) أن (96.7 %) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم خضوع أحد أفراد الأسرة لدورة تدريبية حول موضوع الإعاقة وهذا يعكس على تدهور مستوى الرعاية التي تقدمها الأسرة لطفلها ذو الإعاقة ويزيد من معاناة أفراد الأسرة، و(3.3%) من عينة الدراسة أشاروا إلى خضوع أحد أفراد الأسرة لدورة تدريبية حول موضوع الإعاقة. وهذا يتفق مع دراسة (الشمري، 2000) حيث توصلت الدراسة إلى أن من أهم معوقات مشاركة أسر الأطفال ذوي الإعاقة في برامج أطفالهم تتمثل في قلة المعلومات والدورات المتخصصة، بالإضافة إلى افتقارهم للمهارات العلمية التطبيقية التي تساعدهم في تقديم خدمات أفضل لإطفالهم.

جدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب استفادتهم من خدمات المعينات / حركية / سمعية / بصرية

هل استفاد الشخص ذو الإعاقة من خدمات: معينات / حركية / سمعية / بصرية	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	41	11.6	13.9
لا	255	72.2	86.1
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	296	83.9	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	57	16.1	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (14) أن (86.1%) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم استفادة الشخص ذو الإعاقة من أية خدمات: معينات/ حركية/ سمعية/ بصرية، و(13.9%) من عينة الدراسة أشاروا إلى استفادة الشخص المعوق من خدمات: معينات/ حركية/ سمعية/ بصرية. وهذا يعكس ضعف الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال المعينات أسمعياً والحركية والبصرية، وقد يرجع ذلك إلى جهل أسر الأشخاص ذوي الإعاقة بأهمية هذه المعينات لإبنائهم ذوي الإعاقة ودورها في مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم المختلفة، أو عدم معرفتهم بالجهات التي تقدم هذه الخدمات أو قد يرجع ذلك إلى عدم إمكانية الوصول، وربما قد لا تستدعي طبيعة إعاقة البعض إلى أي من هذه المعينات. وهذا يتفق مع دراسة (الشمري، 2000)، بأن هناك قلة معلومات عند أسر الأشخاص ذوي الإعاقة حول الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجهات الرسمية والتطوعية في الأردن، كما وينسجم ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Amy,2016)

جدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب مدى استفادتهم من خدمات المعونة النقدية

هل استفاد الشخص ذو الإعاقة من خدمات: المعونة النقدية المتكررة/ صندوق المعونة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	97	27.5	32.8
لا	199	56.4	67.2
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	296	83.9	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	57	16.1	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (15) أن (67.2%) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم استفادة الشخص ذو الإعاقة من خدمات: المعونة النقدية المتكررة/صندوق المعونة، و(32.8%) من عينة الدراسة أشاروا إلى استفادة الشخص المعوق من خدمات: المعونة النقدية المتكررة/صندوق المعونة. وقد يرجع ذلك إلى عدم انطباق شروط المعونة الوطنية على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم يستفيدوا من خدمات صندوق المعونة الوطنية، ولكن يجب إعادة النظر بتعليمات صرف المعونة النقدية التكررة لفئة ذوي الإعاقة بما يتلائم والمتطلبات اللازمة للشخص ذوي الإعاقة، لمساندة ومساعدة أسرهم في تلبية احتياجاتهم، لاسيما وإن غالبية أفراد العينة من ذوي الدخل المتدني.

جدول رقم (16): توزيع أفراد العينة حسب مدى استفادتهم من خدمات الإعفاء الجمركي

هل استفاد الشخص ذو الإعاقة من خدمات: الإعفاء الجمركي/ المجلس الأعلى للمعوقين	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	55	15.6	18.6
لا	240	68.0	81.4
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	295	83.6	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	58	16.4	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن (81.4%) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم استفادة الشخص ذو الإعاقة من خدمات: الإعفاء الجمركي/ التتمية الاجتماعية للمعوقين، و(18.6%) من عينة الدراسة أشاروا إلى استفادة الشخص ذو الإعاقة من خدمات: الإعفاء الجمركي/ المجلس الأعلى للمعوقين. وقد يرجع ذلك إلى عدم انطباق شروط منح الإعفاء الجمركي على أفراد العينة الذين لم يستفيدوا من هذه الخدمة، أو الجهل بوجود هذه الخدمة أو عدم تمكن الأسرة من شراء سيارة للشخص المعوق الذي تنطبق عليه شروط منح الإعفاء الجمركي.

جدول رقم (17): توزيع أفراد العينة حسب مدى استفادتهم من خدمات المجلس الأعلى للمعوقين

هل استفاد الشخص ذو الإعاقة من خدمات: دعم البرامج التعليمية/التدريبية/التأهيلية(المجلس الأعلى للمعوقين)	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
نعم	10	2.8	3.5
لا	279	79.0	96.5
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	289	81.9	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	64	18.1	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (17) أن (96.5%) من عينة الدراسة أشاروا إلى عدم استفادة الشخص ذو الإعاقة من خدمات: دعم البرامج التعليمية/التدريبية/التأهيلية (المجلس الأعلى للمعوقين)، و(3.5%) من عينة الدراسة أشاروا إلى استفادة الشخص المعوق من خدمات: دعم البرامج التعليمية/التدريبية/التأهيلية (المجلس الأعلى للمعوقين). وقد يرجع تدني نسبة الاستفادة من هذه الخدمات الى الجهل بالأنظمة والتعليمات أو عدم انطباق الشروط أو عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة للوصول الى هذه الجهات.

جدول رقم (18): توزيع أفراد العينة حسب نوع الإعاقة

نوع الإعاقة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
عقلية	79	22.4	26.2
حركية	63	17.8	20.9
سمعية/نطق	30	8.5	10.0
بصرية	21	5.9	7.0
شلل دماغي	37	10.5	12.3
متعددة	32	9.1	10.6
توحد	10	2.8	3.3
صعوبات تعلم	9	2.5	3.0
بطء تعلم	20	5.7	6.6
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	301	85.3	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	52	14.7	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (18) أن أكثر أنواع الإعاقة انتشاراً في لواء ناعور هي الإعاقة العقلية وبنسبة (26.2%)، حيث ان هذا النوع من الإعاقة يعد اصعب نوعاً من الإعاقات ويحتاج الى خدمات نوعية للتخفيف عن أسرهم ومساعدة هذه الفئة على القيام بالإعتماد على نفسها ما أمكن، في حين أن أقل أنواع الإعاقة انتشاراً في لواء ناعور هي صعوبات التعلم وبنسبة (3.0%)، وقد يرجع ذلك الى توفر خدمات لهذه الفئة في مدارس التربية والتعليم حيث إن هذا النوع من الإعاقات ممكن معالجة من خلال غرف المصادر.

جدول رقم (19): توزيع أفراد العينة حسب نوع التأمين الصحي

نوع التأمين الصحي	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
حكومي	144	40.8	43.0
غير حكومي	11	3.1	3.3
عسكري	94	26.6	28.1

نوع التأمين الصحي	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
قطاع خاص	15	4.2	4.5
لا يوجد	71	20.1	21.2
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	335	94.9	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	18	5.1	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (19) أن نسبة أفراد العينة المؤمنين صحياً في القطاع الحكومي وغير الحكومي، والعسكري، والخاص بلغت ما نسبته (78.8%)، في حين بلغت نسبة أفراد العينة الذين لا يوجد لهم تأمين صحي (21.2%) وهي نسبة ليست قليلة، وهذا يرتب على الأسرة أعباءً مالية إضافية وخصوصاً بأن الشخص ذوي الإعاقة بحاجة مستمرة إلى مراجعات طبية، لذلك لا بد من إعادة النظر في تعليمات التأمين الصحي، وإصدار تعليمات ملزمة بصرف بطاقات التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن ظروف الأسرة نفسها.

جدول رقم (20): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للشخص ذو الإعاقة

المستوى التعليمي	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
أمي	195	55.2	62.9
أساسي	101	28.6	32.6
ثانوي	11	3.1	3.5
جامعي	3	.8	1.0
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	310	87.8	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	43	12.2	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (20) أن نسبة أفراد العينة الأميين بلغت (62.9%)، وهي نسبة مرتفعة. وقد يرجع ذلك إلى ما نسبته (26.2%) من أفراد العينة من ذوي الإعاقة العقلية حسب الجدول رقم (21) وهذه الفئة قابلة للتدريب وغير قابلة للتعليم وكذلك لعدم وجود مؤسسات متخصصة لفئات الإعاقة المختلفة، وهذا الأمر يستدعي الإهتمام بصورة أفضل بالخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الأعاقة حيث يعتبر الأردن من أوائل الدول التي وقعت وصادقت على الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويتفق ذلك مع دراسة (Joan, 2014) التي أكدت على وجوب تطوير التشريعات مما يضمن تقديم خدمات أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة.

جدول رقم (21): توزيع أفراد العينة حسب عمل الشخص ذو الإعاقة

هل يعمل الشخص ذو الإعاقة	عدد أفراد العينة	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
يعمل	21	5.9	7.0
لا يعمل	281	79.6	93.0
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	302	85.6	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	51	14.4	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

يلاحظ من الجدول رقم (21) أن نسبة أفراد العينة الذين لا يعملون بلغت (93.0%). مقارنة (7%) من أفراد العينة يعملون، وهذه النسبة متدنية جداً. وقد يرجع ذلك إلى عدم تطبيق المادة (4 بند ج) من قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لعام 2007 والمتعلقة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وهذا يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة للأشخاص ذوي الإعاقة وأنهم بحاجة لتدخل الجهات المعنية لتأمين سبل العيش الكريم لهم.

رابعاً: احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في لواء ناعور

جدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من المعينات (الحركية، السمعية، البصرية) في

لواء ناعور

احتياجات ذوي الإعاقة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمستجيبين بشكل فعلي
معينات حركية (أطراف صناعية، عكازات، كرسي متحرك)	89	25	1.30
معينات سمعية	33	9.3	11.2
معينات بصرية	20	5.7	6.8
لا يحتاج	125	35.4	42.4
أخرى	28	7.9	9.5
مجموع أفراد العينة المستجيبين لهذا السؤال	295	83.6	100.0
مجموع أفراد العينة غير المستجيبين لهذا السؤال	58	16.4	
المجموع الكلي لأفراد العينة	353	100.0	

ومن خلال الرجوع للجدول رقم (22) نجد بأن ما نسبته 64.6% من أفراد العينة هم بحاجة لمعينات حركية وسمعية ومعينات أخرى، وهذا يعكس نقص في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وقد يرجع ذلك إما لجهل الأسرة بالجهات المقدمة لهذه الخدمة، أو لنقص الوعي لديهم حيث المستوى التعليمي المتدني للأباء، أو لضعف الإمكانيات المادية لديهم حيث إن غالبية أفراد العينة من ذوي الدخل المنخفض، وهذا ينسجم مع ما توصلت إليه دراسة (صادق، 2000)، وكذلك ينسجم مع دراسة (Amy, 2016) ما هي احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة في لواء ناعور ؟ للإجابة على هذا السؤال؛ تم تحليل استجابات عينة الدراسة على هذا السؤال، وتبين من تلك الاستجابات أن أهم احتياجات الأشخاص من ذوي الإعاقة في لواء ناعور تتمثل بالآتي:

1. المساعدات المادية والإعفاء الجمركي من صندوق المعونة الوطنية.
2. توفير العدد الكافي من المدارس والمراكز التأهيلية والتدريبية والتعليمية لخدمة الإعاقة كمراكز الصم والبكم.
3. توفير العدد الكافي من الأشخاص المتخصصين في الإعاقات كأخصائي لغة الإشارة وأخصائي النطق وأخصائي العلاج الطبيعي واستشاريي التغذية.
4. توفير مركز لرعاية طيف التوحد.
5. توفير مراكز ترفيهية لذوي الإعاقات.
6. توفير أجهزة مساندة لذوي الإعاقة ككراسي متحركة وفرشات طبية وجبائر وأسرة وسماعات والنظارات الطبية.
7. عمل دورات تثقيفية لأسر الأشخاص المعوقين، ورش عمل، زيارات دعم.
8. إجراء بعض العمليات الجراحية الضرورية لبعض الأشخاص من ذوي الإعاقات كعمليات زراعة القوقعة.
9. الزيارات المتكررة للمراكز التي يلتحق بها الأشخاص من ذوي الإعاقات المختلفة.
10. تأهيل الأشخاص من ذوي الإعاقات المختلفة مهنيًا لالتحاقهم بسوق العمل.
11. التسهيلات البيئية.

نتائج الدراسة:

لقد توصلت الدراسة الى النتائج الاتية:

1. بينت الدراسة ان حجم الإعاقة في لواء ناعور بلغ 45.4% من سكان اللواء.
2. بينت الدراسة ان خصائص أفراد عينة الدراسة تمثلت في أن غالبيتهم من ذوي الدخل المتدني، وأيضاً غالبيتهم من ذوي المستوى التعليمي المتدني وكذلك ذويهم، وهذا يبين العلاقة ما بين الفقر وتدني المستوى التعليمي من جهة وبين كلا العاملين من جهة أخرى.
3. هناك نقص كبير في الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وان حجم الخدمات لا يتناسب وحجم الإعاقة، وعليه فإن هناك حاجة ملحة لتوجه الجهات التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة، لتقديم خدمات إضافية، من شأنها أن تلبي إحتياجاتهم وتسهم في حل المشكلات التي تواجههم.
4. بينت ألداسة ان اكثر انواع الاعاقة انتشاراً في اللواء هو الاعاقة العقلية، حيث بلغت نسبتهم 22.4%،
5. بينت ألداسة بأن 20,8% من أفراد العينة عزو أسباب الإعاقة الى الأسباب الوراثية.
6. بينت الدراسة بأن ابرز احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة تمثلت بالمساعدات المالية المتكررة، الإعفاءات الجمركية، التأمين الصحي، المعينات الحركية والسمعية والبصرية، حدائق وملاعب مهيئة لإستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، فتح صفوف تعليمية وتدريبية للطلاب ذوي الإعاقة من مختلف الإعاقات في المدارس (المدرسة أدامجة)، دعم الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال التدريب والتأهيل، عقد دورات توعوية لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة، إجراء العمليات الجراحية لبعض الحالات التي تستدعي حالتها ذلك (كزراعة القوقعة، القرنيات، الأطراف الصناعية)، تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل ليتمكنوا من الإلتحاق بسوق العمل.

التوصيات:

- تقدم هذه الدراسة للجهات المختصة للاستفادة منها في تحسين الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- عقد دورات تدريبية لأمر الأشخاص ذوي الإعاقة حول كيفية التعامل مع الشخص ذوي الإعاقة.
- عقد ندوات تقييفيه لمجتمع الدراسة حول زواج الأقارب وأثره على الإعاقة.
- دعم الجمعيات الخيرية التي تخدم الأشخاص ذوي الإعاقة بالعينات الحركية والسمعية، لتقديمها للأشخاص التي تقتضي إعاقتهم ذلك.
- قيام الجهات المختصة (وزارة التنمية الاجتماعية، المجلس الأعلى للمعوقين) بفتح صفوف للإعاقة العقلية في الجمعيات الخيرية والمدارس ليتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الإلتحاق بها.
- عمل ندوات وورش عمل تقييفيه لأسر الأشخاص ذوي الإعاقة حول حقوقهم كما جاءت في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (31) لسنة 2007.

المصادر والمراجع

- الشمري، ط. (2000) معوقات مشاركة الأسرة في تقديم الخدمات التربوية لأطفالهم المعاقين مجلة مركز البحوث التربوية، العدد 157، كلية التربية ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- الخطيب، ج والحسن، م. (2000) حاجات أباء الاطفال المعوقين واجهاتهم في الأردن، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد 27 العدد 1.
- غيث، س. (2010) ارشاد أسر ذوي الحاجات الخاصة ، المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- الخطيب، ج. (2016) مقدمة في الإعاقة العقلية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن.
- أحمد، س. (2007) التوعية من الإعاقة الأساليب والوسائل، ط1 الرياض: دار الزهراء.
- فهمي، م. (2010) الرعاية الاجتماعية للمعوقين في العالم العربي، ط1 الاسكندرية: دار الوفاء.
- وادي، أ. (2009) الإعاقة العقلية " أسباب تشخيص وتأهيل، ط1 عمان: دار أسامة.
- مركز الجنوب والشمال للحوار والتنمية، (2011) العقبات والحوالز التي تعترض مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة واندماجهم في المجتمع، "دراسة ميدانية في البنية الأردنية".
- شواهين، خ، وأخرون. (2010) استراتيجيات التعامل مع ذوي الإحتياجات الخاصة، ط1 عمان: دار المسيرة.
- طريبه، م. (2011) الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة والعناية بهم، ط1 عمان: مؤسسة البلسم.

- الخطيب، ج . (2010) مقدمة في تأهيل الأشخاص المعوقين، ط1 عمان; دار وائل.
- عبيدات، ر . (2012) تأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة الأسس النظرية والممارسة العملية، ط1 عمان; دار مجدلاوي.
- الصمادي، ج، والخالدي أ. (2010) تقرير تحليل الأشخاص المعوقين في الأردن، المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين.
- السريع، إ. (2014) تقييم البرامج والخدمات المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية واضطراب التوحد في ضوء معايير الجودة الأردنية في مجلة المنارة، جامعة آل البيت، م.2، ع 2/ ن.
- الزبون، الحديدي، إ، م. (2013) تقييم الخدمات المكتبية المقدمة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، م 9، ع 4.
- حياصات، ع. (2016) مشاركة الشباب ذوي الإعاقة الذكور في مدينة تبوك بالعمل التطوعي: دراسة نوعية، مجلة دراسات، العلوم التربوية، م43، ملحق 4.
- جواد، إ. (2013) دمج ذوي الاحتياجات الخاصة بالمجتمع، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة التعليم التقني/ بغداد، ص 3-23 .
- السريع، إ. (2011) فاعلية الخدمات المقدمة في مؤسسات التربية الخاصة في الأردن، جامعة عمان العربية ، رسالة دكتوراة غير منشورة .
- القريوتي، ن. (2008) مدى توافر العناصر المادية والبشرية لدمج ذوي الإعاقات الحسية في المدارس الأساسية في الأردن، رسالة ماجستير جامعة عمان العربية.
- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، (2010-2012)، الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقات، عمان، الأردن.
- المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، (2015)، التقرير الإحصائي، مطبوعات المجلس، عمان، الأردن.
- صادق، ف. (2000) التوجهات المعاصرة في التربية الخاصة، مشروع حقبة ارشادية لرعاية الطفل ذو الإعاقة السمعية، اتحاد هيئات رعاية الفئات الخاصة.
- العدرة، أ. (2016)، التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 43، ملحق 5.
- قانون حقوق الأشخاص المعوقين رقم (31) لسنة 2007.
- مديرية التربية والتعليم/لواء ناعور، 2017، تقرير قسم التربية الخاصة، عمان، الأردن.
- Chan , J.2016 .Challenges to Realizing the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD) in Australia For People with Intellectual Disability and Behaviors of Concern , Psychiatry , Psychology & Law, vol.23 Issue 2, P207-2014. P8.
- Melhem, T. & Isa, Z. (2013). Special Education in Jordan: Reality and Expectations. International Journal UNICEF- MENA Regional Office. (2015). Middle East and North Africa Out-Of-School Children Initiative All In School: Jordan Country Report On Out-Of-School Children. Retrieved from <http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002326/232689e.pdf>
- Raub,A.(2016) .Constitutional Rights of persons with Disabilities :An Analysis of 193 National Constitutions, Harvard Human Rights Journal, Vol.29, Issue 1, p203-240. P38.
- Yoo,J.&Pally , E.(2014) .The Diffusion of Disability Rights Policy :A focus on Special Education in South Korea , International Journal of Disability, Development & Education Vol.61 Issue 4, p362-376. P15.

An Assessment for the Reality of People with Disability of naour

Haya Ali AL- Masalha, Manal Subhi Hasan,

Zahera Tweek Abu Keshk, Andaleeb Mohammed Abu Kamel

ABSTRACT

This study aims to identify the reality of people with disabilities in Naour area. The study sample constitutes 353 disabled cases. They vary and were accessed through a data collection questionnaire. The spss software was also utilized for data analysis. The study concluded the following results. The rate of people with disability in the area reached (0.45%) of the total population. There is a huge shortage of services for people with disability in the area. They are offered a number of services represented in (Recurring fund, customs exemption, health insurance, educational and rehabilitation services, and motor visual and hearing aid). These services do not go in line with the number of people with disabilities in the area. The study showed that the most prevalent type of disability is the mental disability which has amounted to 22.4%.In addition; the genetic cause has occupied the highest rates for the study sample. This percentage is 20.8%, and also, the results shows that there are needs for disabled people, most prominent of which are: courses, awareness workshops and trainings for disabled people and their families by opining specialized classes at schools and merging classes, charity association, additional motor visual and hearing aid, operating surgically when needed such as the cochlea and the cornea, prosthetics as well as preparing the school environment, park and public places for people with disability. The study also recommends the following: Holding specialized seminars for people with disabilities and their families, increasing the number of services by double for people with disabilities and in order to stress the rightful approach. The study is presented to make use of its outcomes. The research teams to undertake more specialized studies for the study sample.

Keywords: Disability, Persons with disability, Disability-related Surveys..